

— ١٨٨ —

فأما الإثبات فالمقصود به : الشد بالوثاق ، والإرهاق بالقيد ، والحبس المانع من لقاء الناس ودعوتهم إلى الإسلام .

وأما القتل فالمكر فيه يكون في طريقة تنفيذه ، وصفته الممكنة التي لا يكون ضررها فيهم باعتبارهم قتله ، عظيما .

وأما الإخراج فهو النفي من الوطن . . .

وقد كان التشاور في هذه المسائل الثلاث بدار الندوة . . .

ويحدثنا المفكرون وكتاب السيرة عن الكيفية التي جرى عليها أمر هذا التشاور فيقولون : إن نفرا من قريش ، من أشرف كل قبيلة ، اجتمعوا ليدخلوا دار الندوة ، فاعترضهم شيخ جليل . فلما رأوه قالوا : من أنت ؟

قال : شيخ من أهل نجد . سمعت بما اجتمعتم عليه فأردت أن أحضركم ، ولن يمدمكم مني رأي ونصح .

فدخل معهم وقال : انظروا في شأن هذا الرجل ، فوالله ليوشكن أن يؤاتكم في أمركم بأمره .

فقال قائل : احبسوه في وثاق ، ثم تربصوا به المنون حتى يهلك كما هلك من كان قبله من الشعراء : زهير والنابغة ، فإنما هو كأحدهم .

فقال الشيخ النجدي : لا والله ، ما هذا لكم برأي . والله ليخرجن رائد من محبسه لأصحابه ، فليوشكن أن يثبوا عليه حتى يأخذوه من أيديكم ثم يمنعوه عنكم . فما آمن عليكم أن يخرجوكم من بلادكم ، فانظروا في غير هذا الرأي .

فقال قائل : فأخرجوه من بين أظهركم فاستريحوا منه ، فإنه إذا خرج لم يضركم ما صنع ، وأين وقع . وإذا غاب عنكم أذاه استرحتم منه ، فإنه إذا خرج لم يضركم ما صنع وكان أمره في غيركم .

فقال الشيخ النجدي : لا والله ، ما هذا لكم برأي ، ألم تروا حلوة قوله ،